

ملخص أسئلة المساهمين والإجابة عليها خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي مجموعة صافولا رقم (٣٧) المنعقدة يوم الخميس بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥م الموافق ٠٨ جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ والتي تم الرد عليها من قبل مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بالمجموعة

م.	ملخص السؤال/الإجابة
١.	السؤال: لماذا تم تعديل صلاحيات المجلس ورئيس المجلس و الرئيس التنفيذي في المادة محل التعديل في النظام الأساس؟ الإجابة: تمت الإشارة إلى هذه النقطة من قبل رئيس مجلس الإدارة في بداية الجلسة، حيث إن التعديلات التي أجريت على صلاحيات مجلس الإدارة ورئيس المجلس والرئيس التنفيذي جاءت بهدف التوافق مع الصيغة المعتمدة في منصة المركز السعودي للأعمال التابعة لوزارة التجارة، وذلك ضمن إطار الموائمة الإلكترونية للنظام الأساسي، كما تم مراعاة منح الرئيس التنفيذي الصلاحيات المتعلقة بالأعمال التشغيلية للمجموعة بما يساهم في تسهيل مهامه التنفيذية، في حين تم تقييد الصلاحيات التي تنطوي على التزامات مالية أو قرارات تتطلب موافقة المجلس - مثل البيع والشراء وما في حكمهما- بالحصول على موافقة من مجلس الإدارة، وينطبق الحال كذلك على صلاحيات رئيس المجلس، حيث تم تقييد بعضها بموافقة المجلس.
٢.	السؤال: لماذا تم عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية لأخذ موافقة المساهمين على هذه البنود التي لا تبدو أنها عاجلة؟ ولماذا لم يتم تأجيل ذلك حتى الاجتماع السنوي العادي القادم؟ الإجابة: - كما تم التطرق إليه سابقاً، فإن السبب الأساسي لعقد الجمعية هو إستيفاء متطلبات الموائمة الإلكترونية التي أصبحت ضرورية وفقاً لمتطلبات وزارة التجارة، وبشكل خاص منصة المركز السعودي للأعمال التابعة للوزارة، نظراً لارتباط تحقيق شرط الموائمة الإلكترونية بعدد من أعمال الشركة والمتطلبات النظامية، مثل تعديل السجل التجاري للشركة والتوافق مع دليل الأنشطة الاقتصادية (ISIC) وغيرها من الإحتياجات التنظيمية ذات الصلة. - بالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماع السنوي للجمعية العامة يتضمن عادة عدداً كبيراً من بنود جدول الأعمال، ويستغرق وقتاً أطول لتلقي أسئلة واستفسارات المساهمين والرد عليها. وعليه، فإن عقد هذه الجمعية يتيح للمساهمين فرصة إضافية لمناقشة جدول الأعمال في جمعية مخصصة لذلك، مما يمكنهم من ممارسة حقهم في الحضور والمناقشة بشكل أوسع. - بالإضافة إلى ذلك وجود الحاجة إلى الحصول على موافقة الجمعية على بعض البنود الهامة قبل موعد الاجتماع السنوي، والتي تحتاجها الشركة خلال هذه الفترة لتعزيز برامج الموارد البشرية مثل (شراء أسهم الخزينة بغرض برنامج تحفيز الموظفين طويل الأجل) بالإضافة إلى استيفاء متطلبات نظامية أخرى تتعلق بتفويض مجلس الإدارة من الجمعية باعتماد بعض المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وفقاً للمعايير التي حددها النظام، بهدف تقليل الضغط على اجتماع الجمعية السنوي.
٣.	السؤال: هل نزول سعر السهم هو الدافع وراء عملية الشراء؟ ولماذا لم يتم شراء كمية أسهم أكثر من ٢,٨ مليون سهم؟ الإجابة: عملية الشراء غير مرتبطة بانخفاض أو ارتفاع سعر السهم، حيث إن الغرض من الشراء هو تغطية احتياج برنامج حوافز الموظفين طويل الأجل خلال الفترة القادمة، وذلك وفقاً لما ورد في جدول الأعمال. أما فيما يتعلق بشراء عدد أكبر من الأسهم، فإن تحديد الكمية يتم بناءً على الاحتياج المتوقع للشرائح القادمة للبرنامج في ضوء الشروط والمعايير المعتمدة، علماً بأن هذه العملية تتم تحت الإشراف المباشر للجنة المكافآت والترشيحات، وتعرض نتائجها والتوصيات المتعلقة بها على مجلس الإدارة، علماً بأن هذا البرنامج يُعد استمراراً للبرنامج الحالي الذي تم تحديد شروطه ومعاييرها من قبل مجلس الإدارة وأخذ موافقة الجمعية عليه بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٢٠م.
٤.	السؤال: متى سيتم شراء الأسهم من السوق؟ الإجابة: - أولاً لا بد من أخذ موافقة جمعيتكم الموقرة على عملية الشراء، ومن ثم تتم عملية الشراء خلال فترة صلاحية التفويض الممنوح من الجمعية، والتي تمتد لمدة (١٢) شهراً من تاريخ الموافقة. - كما أنه، ووفقاً للأنظمة المعمول بها، يحظر على الشركة شراء أسهمها خلال فترة الحظر النظامية. وعليه، وبعد الحصول على موافقة الجمعية خلال هذا الاجتماع، ستبدأ الشركة - بإذن الله - في تنفيذ عملية شراء الأسهم وذلك

٤.	ملخص السؤال/الإجابة	بعد انقضاء فترة الحظر النظامية للتداول في أسهم الشركة (المتعلقة بأسهم الخزينة). وذلك بعد إعلان نتائج الربع الثالث للعام ٢٠٢٥ م. • وستتم عملية الشراء على دفعات، وفقاً للآليات والمعايير المحددة في الأنظمة والقوانين.
٥.	السؤال:	حسب إعلان تداول، سيتم الإنهاء من شراء الأسهم خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥ م، وقد أفاد رئيس اللجنة خلال سنة، أرجو التوضيح؟
	الإجابة:	إن عملية الشراء ستتم خلال فترة (١٢) شهراً من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية، أي أن الشركة لديها مهلة سنة لتنفيذ عملية الشراء، وذلك بعد انتهاء فترة الحظر النظامية، والتي ستبدأ بعد إعلان نتائج الربع الثالث للعام ٢٠٢٥ م خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥ م حسب المدة التي حددها النظام لعملية النشر.
٦.	السؤال:	خلال كم سنة سيتم إستنفاد ٢,٨ مليون سهم التي سيتم شراؤها كأسهم خزينة لبرنامج الموظفين؟
	الإجابة:	من المتوقع أن يتم استنفاد هذا العدد من أسهم الخزينة خلال فترة (٣) سنوات، وذلك لتغطية احتياج عدد ٣ شرائح.
٧.	السؤال:	ما هي آلية إستحقاق الأسهم للموظفين، وهل هي للتنفيذيين فقط؟ وما هي خطة عمل البرنامج وهدف البرنامج؟
	الإجابة:	نعم البرنامج خاص بكبار التنفيذيين على مستوى المجموعة وشركاتها التابعة ممن استوفوا شروط ومعايير البرنامج. ويعد هذا البرنامج هو برنامج حوافز طويل الأجل للموظفين حيث تبلغ فترة استحقاق كل شريحة (٣) سنوات من تاريخ منحها كما ذكرنا، ويهدف البرنامج إلى الحفاظ على الكوادر البشرية المتميزة من كبار التنفيذيين وتحفيزهم على الأداء، إذ يرتبط البرنامج بتحقيق معايير أداء محددة للشركة وللموظفين المشمولين بالبرنامج إلى جانب استمرارية الموظف خلال فترة الاستحقاق.
٨.	السؤال:	يرجى شرح آلية الإستحقاق، وهل يتم صرفها على شكل مبالغ مالية توزع؟
	الإجابة:	كما ذكر سابقاً، فإن البرنامج عبارة عن أسهم تخصص للموظفين وليس مبالغ مالية، وتمنح وفق شروط ومعايير محددة ومعتمدة، وتتم تحت إشراف لجنة المكافآت والترشحات ومجلس الإدارة. ويتكون البرنامج من شرائح، وتبلغ فترة استحقاق الشريحة الواحدة (٣) سنوات من تاريخ منحها، ويستحقها الموظف بناءً على استمراريته في الشركة وتحقيقه لمعايير أداء محددة.
٩.	السؤال:	ما هي الأهداف المرصودة للتنفيذيين كي يستحقوا تلك الأسهم؟
	الإجابة:	هذا السؤال يرتبط بما تم الإشارة إليه سابقاً، وعليه نود التأكيد على أن معظم الأهداف التي يجب على الموظف تحقيقها ليكون مؤهلاً لاستحقاق هذه الأسهم أو ليكون ضمن الموظفين المشمولين بالبرنامج، هي أهداف ترتبط بالأهداف العامة للمجموعة وشركاتها التابعة وتحقيق استراتيجيتها وخططها المستهدفة، بما ينعكس على الأداء العام للشركة. ولا يتم منح هذه الأسهم إلا وفق الشروط والمعايير المعتمدة للبرنامج.
١٠.	السؤال:	هل سيتم توزيع أرباح لأسهم الموظفين؟
	الإجابة:	أسهم الخزينة الخاصة ببرنامج حوافز الموظفين هي أسهم عادية تتمتع بالحقوق والاستحقاقات التي يقرها النظام للأسهم العادية للمساهمين (مع مراعاة بعض القيود التي يفرضها النظام على أسهم الخزينة) وبما يتوافق مع سياسة وشروط البرنامج كذلك.
١١.	السؤال:	ما هي نسبة تعاملات الأطراف ذات العلاقة التي ستمنح الجمعية العامة صلاحياتها للمجلس من مجمل التعاملات السنوية للمجموعة مع الأطراف ذات العلاقة؟
	الإجابة:	حدد النظام عدد من المعايير المتعلقة بتفويض الجمعية العامة لمجلس الإدارة بصلاحيات إبرام الأعمال والعقود مع أطراف ذات علاقة، بحيث ينبغي أن يكون إجمالي مبلغ العقد أو التعامل خلال السنة المالية، أقل من (١٪) من إيرادات الشركة وفقاً لآخر قوائم مالية مراجعة، وأقل من (١٠) ملايين ريال سعودي، على أن يكون العمل أو العقد ضمن نشاط الشركة المعتمد ولا يتضمن أي شروط تفضيلية. • فيما يخص مجموعة صافولا، فقد بلغت إيرادات الشركة في عام ٢٠٢٤ م حوالي (٢٤) مليار ريال سعودي، في حين بلغ إجمالي قيمة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة نحو (١,٦٩) مليار ريال، بينما بلغ عدد المعاملات التي يمكن تفويضها لمجلس الإدارة تسعة بنود في جدول أعمال الجمعية من إجمالي ٢٠ بنداً) وقيمتها جميعاً في حدود ١٪ من إجمالي هذه التعاملات والعقود، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بإجمالي مبيعات المجموعة وإجمالي التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. • وبناء عليه، وفي حال موافقة جمعيتكم الموقرة على ذلك، ستمنح الجمعية العامة صلاحياتها لمجلس الإدارة في هذا الشأن، حيث إن بعض هذه التعاملات تكون بمبالغ بسيطة جداً، إلا أنها - حسب الأنظمة - تتطلب المرور بكامل الإجراءات النظامية بما في ذلك موافقة الجمعية العامة. وعليه، فإن هذا التفويض يهدف إلى تقليل الإجراءات الإدارية وتفعيل المرونة التي منحها النظام الشركات وأنظمة هيئة السوق المالية بهذا الخصوص، مع

٣٠	ملخص السؤال/الإجابة
	التأكيد على أن جميع هذه العقود تتم ضمن نشاط الشركة المعتاد ودون أي شروط تفضيلية وسيتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي وفقاً للمتطلبات النظامية بهذا الخصوص.
١٢.	ما هي توقعاتكم للنتائج المالية للربع الثالث من حيث الربحية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؟
الإجابة:	نشكر المساهم على سؤاله، إلا أن هذا السؤال خارج نطاق جدول أعمال الجمعية، بالإضافة إلى عدم إمكانية الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأداء المالي للشركة، حيث يمنع النظام الإفصاح عن مثل هذه المعلومات قبل إعلانها للعموم بشكل رسمي في موقع السوق المالية (تداول). وبناء عليه، وحسب النظام نعتذر عن الإجابة عن هذا السؤال.
١٣.	السؤال:
الإجابة:	أنا مساهم من حملة الشهادات، وقد قمت بفتح محفظة استثمارية مؤخراً وحتى الساعة لم استلم أسهم المراعي الخاصة بي من عملية توزيع حصة صافولا في المراعي وذلك رغم تواصلتي مع صافولا عدة مرات؟ لماذا هذا التأخير غير المبرر؟
الإجابة:	• رغم أن هذا السؤال يقع خارج نطاق جدول أعمال الجمعية، إلا أنه لا مانع من التوضيح نظراً لإرتباطه بحق من حقوق المساهمين، عايه وبالنسبة للمساهمين من حملة الشهادات الذين أصبحوا مساهمين في شركة المراعي (ولم يكن لديهم محافظ استثمارية عند توزيع الأسهم أو صححوا أوضاعهم بعد عملية التوزيع)، فقد تعذر تحويلها لهم لأسباب خارج عن إرادة مجموعة صافولا، ومع ذلك فقد تولت الشركة - انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه مساهميها وحرصها على حماية حقوقهم - التواصل مع شركة المراعي لتتولى إدارة هذه الأسهم، باعتبار أن هؤلاء المساهمين أصبحوا من مساهميها بصفتها المصدر لهذه الأسهم، وقد رحبت شركة المراعي مشكورة بذلك، إلا أن تنفيذ هذا الإجراء يتطلب الحصول على موافقة الجهات النظامية من أجل تنفيذه، • وعليه، فقد قمنا بالرفع لتلك الجهات لحل هذا الإشكال ونتابع معها عن كثب ليجاد حل لهذه المشكلة، هذا ونتوقع موافقتنا بتوجيهات وحلول واضحة من الجهة التنظيمية خلال الفترة القادمة ليتمكن المساهمون من حملة الشهادات - ممن صححوا أوضاعهم أو هم في طريقهم لتصحيح أوضاعهم - من تحويل هذه الأسهم لهم مع مستحقاتها من أرباح موزعة وقيمة كسور وكل ما يتعلق بحملة الشهادات الورقية.
١٤.	السؤال:
الإجابة:	كيف أحصل على شهادات أسهم صافولا؟ هذا السؤال خارج نطاق جدول أعمال الجمعية، إلا أننا نود الإشارة إلى أن نظام شهادات الأسهم الورقية قد انتهى، ولا توجد حالياً أي شهادات أسهم ورقية. ويمكن للمساهمين من حملة الشهادات السابقة فتح محافظ استثمارية لهم من خلال التواصل مع شركة صافولا، حيث سيتم إيداع أسهمهم في محافظهم الجديدة في ضوء التنسيق الذي تقوم به إدارة المساهمين بالشركة مع مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) والمساهم، علماً بأن هذه العملية بسيطة وميسرة ولها نماذج وإجراءات متعارف عليها وبسيطة.
١٥.	السؤال:
الإجابة:	الإجتماع يتم أخذ مبالغ عليه، لا نوافق على ذلك؟ وفقاً لسياسة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، نود التأكيد على أن أعضاء مجلس الإدارة لا يتقاضون أي مبالغ مالية مقابل حضورهم لاجتماعات جمعيات المساهمين.
ملاحظة: ورد عدد من الأسئلة عبر غرفة الدردشة من خارج جدول أعمال الجمعية وقد تم التنويه على السادة المساهمين في بداية الجلسة من قبل رئيس مجلس الإدارة ولاحقاً من قبل سكرتير الجمعية بأن تقتصر أسئلتهم على المواضيع الخاصة بجدول الأعمال وبناءً عليه تم الاعتذار عن الإجابة عن هذه الأسئلة حسب النظام.	

نود
إعذاراً
٢٢